

تقييم أداء المؤسسات المصرفية السعودية باعتماد نموذج العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 1995-2015
Evaluating the performance of Saudi banking institutions by adopting the return on equity model during the period 1995-2015.

عبد اللطيف طيبي *

معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) الجزائر، (abdelatif1984@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 31 أوت 2022م؛ تاريخ المراجعة: 01 سبتمبر 2022م؛ تاريخ القبول: 03 سبتمبر 2022م.

ملخص: تهدف الدراسة لتقييم الكفاءة المصرفية للمؤسسات المصرفية السعودية، الاسلامية والتقليدية، بمسح كامل على البنوك الناشطة في السعودية، باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية كنموذج متكامل لتقييم الأداء، باعتباره مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة، من أجل دراسة الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول. ومن نتائج الدراسة تمتع البنوك الكبرى بأداء مالي جيد بناء على الأرباح المحققة نتيجة الموافقة بين إدارة التكاليف ومستوى الانتاجية المحققة تليها البنوك المتوسطة ثم البنوك حديثة النشأة.

الكلمات المفتاح: كفاءة مصرفية؛ عائد على حقوق الملكية، عائد على الأصول؛ مصارف سعودية.

تصنيف JEL: G21، F66

Abstract:

The study aims to assess the banking efficiency of Saudi banking institutions, Islamic and conventional, with a complete survey of banks active in Saudi Arabia, using the return on equity index as an integrated model for performance evaluation, as an integrated indicator to describe and measure the reciprocal relationship between return and risk, in order to study the dual effect of efficiency in managing The costs and productivity of assets depend on the profitability of the assets, or the return on assets index. Among the results of the study, the major banks enjoy good financial performance based on the profits achieved as a result of approval between cost management and the level of productivity achieved, followed by middle banks and then newly emerging banks.

Key words: banking efficiency, return on equity, return on assets, Saudi banks.

Jel Classification Codes: G21, F66.

* المؤلف المرسل.

I - تمهيد :

شهدت الأنظمة المالية في السنوات الأخيرة العديد من التطورات سواء على المستوى المحلي أو العالمي في إطار العولمة والتحرر المالي، فضلا عن التطور الملحوظ في مجال تكنولوجيا المعلومات والنظم السياسية الإدارية، وتعد الأسواق المالية والصناعة المصرفية أحد الأعمدة الأساسية في النظام المالي والتي نجد منها الصناعة المالية الإسلامية، حيث تمثل الركيزة الأساسية لتطور بعض الدول اقتصاديا و اجتماعيا، بحدوث الأزمات المالية تأثرت العديد من دول العالم باضطرابات في أسواق الائتمان العالمية وتراجع الائتمان المصرفي، ما أدى إلى إعادة النظر في أهمية التحقق من توافر المعايير الرقابية وضرورة مراجعة النظم المتبعة لقياس وتقييم أداء البنوك أو الجهاز المصرفي بصورة شاملة.

وعلى الرغم من تواجد العديد من المؤشرات المالية المعتمدة في البنوك التجارية للتعبير عن أهدافها ونتائجها المالية، وكيفية استخدامها للبيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك وخاصة في البنوك الإسلامية باستخدام بيانات وقوائمها المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) قصد تفسير العلاقة بين مجموعة من المؤشرات والحكم على أداء وكفاءة البنك.

أ- إشكالية الدراسة.

نستخدم في الدراسة نموذج العائد على حقوق الملكية باعتباره نموذجا متكاملًا لتقييم الأداء للحكم على أداء البنوك السعودية محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وإنتاجية أصول البنك. من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:
مدى قدرة نموذج العائد على حقوق الملكية على تفسير الكفاءة المصرفية في البنوك السعودية؟
على ضوء هذا الإشكال نطرح الإشكاليات الجزئية التالية:

- إلى ما يوحى مصطلح الكفاءة المصرفية وما هي مؤشرات تقييم الكفاءة المصرفية وفق نموذج العائد على حقوق الملكية؟.
- ما مدى قدرة البنوك السعودية على التحكم في تكاليفها وتعظيم ربحيتها؟.
- إلى أي مدى يمكن تحقق البنوك الإسلامية كفاءة مصرفية تفوق أداء البنوك التقليدية؟.
- ما مدى تأثير التقلبات المالية على أداء المصارف السعودية؟.

ب- أهداف البحث؛

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقييم الكفاءة المصرفية وفق مراحل متعددة في النظام المصرفي السعودي بتكوينه الممزوجة بين المؤسسات المصرفية الإسلامية والتقليدية وفق نموذج العائد على حقوق الملكية ويتحقق هذا من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على التمويل الإسلامي وإبراز أهم خصائصه؛
- التعرف على الكفاءة المصرفية وطرح بسيط لمختلف أنواعها؛
- إبراز مختلف مؤشرات تقييم الأداء وفق نموذج العائد على حقوق الملكية؛
- تقييم ومقارنة أداء المؤسسات المصرفية الإسلامية مع مثيلاتها من المؤسسات المصرفية التقليدية والحكم على كفاءتها من حيث العائد والتحكم في التكاليف.

ت- أهمية البحث؛

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يعنى بالكفاءة وعلاقتها بأداء المصارف ودورها المهم في التنمية الاقتصادية في الوقت الذي تتزايد فيه الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة للمصارف في ظل العولمة المالية، كالاتجاه نحو المصارف الشاملة والاندماج والخصخصة.
لذلك فإن تقييم الكفاءة المالية والمصرفية للمصارف يهدف إلى رصد أية انحرافات أو معوقات، ثم القيام بتصحيح وتذليل نقاط الضعف التي توجهها بما يؤدي إلى تطوير أدائها، وبذلك نأمل من هذه الدراسة الحكم على مستويات التحكم في التكاليف من جهة والرفع في تحقيق الربحية من جهة أخرى.

1.I- مفهوم التمويل الإسلامي.

التمويل الإسلامي مصطلح مشتق من نظرة الإسلام الكلية للحياة، التي تهدف إلى ربط الحكم بالله تعالى برشد الحياة والتزامها بمبادئ الشريعة الغراء. أمر يَدُلُّ على ارتباط المعاملات الطيبة بالدين والدين كل مرتبط بعضه ببعض في تكامل وثيق، نحاول في هذه النقطة إبراز مفهوم التمويل إضافة إلى جملة خصائص المميّزة له.

1. التمويل اصطلاحا.

يعتمد على الناحيتين التاليتين: ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة الخ). ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها والمسماة بالتمويل (ناصر، 2002، صفحة 37). عرفه شوقي أحمد الدنيا بالعملية التي من خلالها تقدم الأموال والخدمات لشخص طبيعي أو معنوي سواء كان المقدم لتلك الموارد هو نفسه المنتج أو كان غيره، ما يعني بوجود تمويل ذاتي وتمويل الغيري. ما يدل على أنه لا إنتاج إلا بتمويل. وكما أن الإنتاج في حاجة إلى تمويل فكذلك الاستهلاك لا يتم هو الآخر عادة إلا من خلال موارد متاحة ولو من قبل الغير ما يدل ذلك على وجود تمويل استهلاكي متى ما وجد تمويل إنتاجي. (شوقي، 1994، صفحة 96)

2. التمويل شرعا (المباح)

عرف السرطاوي التمويل الإسلامي: "بكونه عملية يقوم فيها شخص طبيعي أو معنوي بتقديم أموال لشخص آخر طبيعي أو معنوي إما على سبيل التبرع (إعانة ومساعدات مثلا) أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا، ووفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري و الاستثماري". (السرطاوي، 1999، صفحة 97) وذكر يوسف إدريس وآخرون في مقال لهم بأن التمويل: "هو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد لقيمة آجلة مساوية لها، وغالبا ما تكون نقودا في النظام التقليدي وعينا في النظام الإسلامي، خاصة في حالات السلم والمشاركة والمضاربة بينما تسدد نقدا في حالة المراجعة". (يوسف، 2006، صفحة 07-08)

وأورد منذر قحف بأن التمويل الإسلامي: "عملية تُقَدَّم فيها ثروة عينية أو نقدية بقصد الاستثمار من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". (منذر، 2003، صفحة 14)

3. خصائص التمويل الإسلامي

يتملك التمويل الإسلامي عدة خصائص جعلته محط اهتمام العديد من المراقبين والمستثمرين ورجال المال، وبيان أهم ما يختص به من سمات في النقاط التالية: (طلحة محمد رضا، 2006، صفحة 31)

- المنبع المباشر للتمويل الإسلامي يكون من النظرة الإسلامية الكلية للكون، إذ يمثل فقه المعاملات الوعاء والإطار الملائم الذي من خلاله تتحدد موجّهات التمويل الإسلامي؛
- يُكَوِّنُ إطارا شاملا ومرنا لمجموعة من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تعطي كافة الجوانب الحياتية؛
- تمويل حقيقي تُقَدَّم الأموال والخدمات فيه بشكل فعلي وليس تمويلا مصطنعا، مبدئها الشريعة الإسلامية التي تحرم النشاطات الوهمية والمنكرة لقيمة الأصول الحقيقية والتي لا تعطي لها اهتماما؛
- الوسيلة الأساسية في تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية (التبادل بغرض الاستثمار أو الاستهلاك) والتي تحقق القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي ومصدر تنمية الثروة (السويلم، 2006، صفحة 02)، فالتمويل الإسلامي بصوره المختلفة لا يرى ولا يوجد منفصلا عن الاستثمار ما يعني أنه تمويل حقيقي من أجل استثمار حقيقي وليس من أجل استثمار ورفي أو مضاربي- نسبة إلى المضاربات في البورصة-؛
- إن أساس توزيع الأرباح في التمويل الإسلامي مبدأ الغنم بالغرم ما يؤكد أن الربح يستحق في الشريعة بالملك وهو سبب موضوعي وشرعي نتيجة ملك وكونه نظاما لحصص الملكية الذي يعامل الودائع باعتبارها أسهما ولا يضمن قيمتها الاسمية، كما يعتمد عائدا ثابتا محدد مسبقا، ويعتمد عائدا غير مباشر الثواب؛ كل حسب صيغة التمويل المتعامل بها، (خالدي، 2006، صفحة 159).

- غياب الضمانات بحجم كبير المعتمد عليها في نظام التمويل بالإقراض والتي تقف حجرة عثرة أمام صغار المستثمرين من خلال تلبيتهم لكافة الضمانات وشروطها في مؤسسات الإقراض بالفائدة؛
- تمويل خال من صيغة التمويل الربوي-أي المدابنة من خلال الفائدة- كما أنه تمويل لأعمال مشروعة وأنشطة مشروعة.

I. 2- التحليل المالي في قياس الكفاءة المصرفية

تعتبر الكفاءة المصرفية مؤشرا من المؤشرات الهامة في تقييم أداء البنك بيانها في:

1. مفهوم الكفاءة المصرفية

- عرفت الكفاءة المصرفية على أنها التعبير عن مدى نجاح البنك في تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة، وتزداد أهمية الكفاءة في ظل المنافسة إذ أن البنوك الكفؤة فقط يمكنها البقاء في السوق.
- كذلك عرفت بتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية ما يجعل من المؤسسة المصرفية كفؤة (رايس و نوي، 2012، صفحة 61) تشمل الكفاءة المصرفية على عدة جوانب، منها (رايس و نوي، 2012، صفحة 61):
- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، عرفت بكفاءة التكاليف؛
 - الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، ويطلق عليها كفاءة الحجم؛
 - الكفاءة في تنوع المنتجات المالية من خلال تنوع النشاط، ويعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

2. الطرق التقليدية في قياس الكفاءة المصرفية.

عرفت بالعمليات التي من خلالها تفسر القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها.

1.1. أساليب التحليل المالي

يتضمن التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية كذا دراسة نتائج الأعمال لتفسيره وتحديد مكان من الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة وفق أسلوبين وهما (نهاد ناهض، 2006، صفحات 43-44):

- **التحليل الرأسي:** أساسه دراسة العلاقة بين العناصر المالية المختلفة بالقوائم المالية عن فترة زمنية محددة أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل عنصر إلى مجموع القائمة أو باقي العناصر، إذ يعتبر وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر أو المجموعة على مدار فترات محاسبية متتالية مع تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية.
- **التحليل الأفقي:** أساسه مقارنة القوائم المالية عن مدتين متتاليتين كحد أدنى مع حساب مقدار التغير في كل مفردة ثم حساب نسبة التغير بين السنوات المختلفة أو بين السنة المالية محل التحليل أو السنة المختارة كمييار، كما تستلزم سلامة التقييم دراسة اتجاهات القيم والمؤشرات المالية الماضية والتوقف خاصة عند نقاط التحول أو تغير الاتجاهات واعطائها أهمية خاصة وبمحت أسبابها، ثم تفسير أسباب ذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب.

2.2. أدوات التحليل المالي

من أهم أدوات التحليل المالي المعتمدة في التقييم المصرفي نجد العائد على حقوق الملكية ومقياس القيمة الاقتصادية المضافة.

- أ- **العائد على حقوق الملكية نموذج متكامل لتقييم الأداء:** استخدم في سبعينات القرن الماضي من طرف ديفيد كوكول في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، باعتباره مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة بتحليل مجموعة من النسب بعدة أشكال، من أجل تمكين المحلل من تقييم مصادر وأحجام الأرباح في المصرف خاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، كمخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الفائدة ورأس المال والتشغيل .

- **نموذج دوبونت المعدل Modified DuPont Formula:** هدفه دراسة الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، مع تبيان قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول لقياس الأداء بشكل عام.

- **الخطوة الأولى لنموذج دوبونت Dupont** : يحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما: هامش الربح (PM) وبين الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف إذ ارتفاعه يبين كفاءة وقدرة المؤسسة على التحكم في تكاليفها. معدل دوران الأصول (AU) أو ما يعرف بمنفعة الأصول التي تبين الاستغلال الأفضل للأصول المتمثلة في إنتاجية الأصول إذ ارتفاعه يدل على جودة الأصول. يقاس هذين الأخيرين بالعلاقات التالية (قريشي، 2006، ص91):

$$\begin{aligned} (1) \dots (AU) \times (PM) &= \text{العائد على الأصول (ROA)} \\ (2) \dots &= \text{هامش الربح (PM)} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الإيرادات} \\ (3) \dots &= \text{معدل دوران الأصول (AU)} = \text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول} \\ (4) \dots &= \text{العائد على الأصول (ROA)} = (\text{الدخل الصافي} \div \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول}) \\ &\text{أي} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الأصول} \end{aligned}$$

تفسر هذه العلاقات مصدر الأداء الأفضل أو السيء، مثاله إذا حقق عائدا على الأصول مرتفعا في مؤسسة ما يكون سببه ارتفاع الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع أو الاستخدام الأفضل للأصول ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

- **الخطوة الثانية لنموذج دوبونت Dupont** : توضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) مع العائد على حقوق الملكية (ROE) وفق العلاقات التالية (قريشي، 2006):

$$\begin{aligned} (5) \dots &= \text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{العائد على الأصول (ROA)} \times \text{الرافعة المالية (EM)} \\ (6) \dots &= \text{مؤشر الرافعة المالية (EM)} = \text{إجمالي الأصول} \div \text{حقوق الملكية} \\ &= \text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول}) \times (\text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الإيرادات}) \times \text{حقوق} \\ (7) \dots &= \text{الملكية} \\ \text{أي أن} \quad &EM \times PM \times UA = ROE \end{aligned}$$

تميز النموذج بالمرونة من خلال تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي مع ربط العلاقة ما بين العائد والمخاطرة كما هو الحال لمؤشر الرافعة المالية، فإذا حققت المؤسسة عائدا مرتفعا على حقوق الملكية فيكون سبب الارتفاع يرجع إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو كليهما، فإن كانت الرافعة المالية فإن هذا يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبطة بتحقيق هذا المستوى من العائد، أما إذا كان السبب يعود إلى العائد على الأصول فإن هذا يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية.

ب- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)؛ عرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر، كما عرف بمقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض.

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = \text{الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة (NOPAT)} - (\text{رأس المال} \times \text{تكلفة رأس المال}) \dots (8)$$

حيث:

- الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة **NOPAT – Net Operational Profit After Tax** وهو معيار للأرباح الصافية.

- رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في: حقوق المساهمين، المخصصات العامة لخسائر القروض، أية أرصدة ضريبة مؤجلة، الشهرة المستهلكة.

تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج بيتا تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

ثالثا: الدراسة التطبيقية.

تعتمد نماذج تقييم أداء المصارف على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط للمصارف حيث قامت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع بمسح كامل على كل البنوك السعودية بما هو متوفر من بيانات ومعلومات ولفترة طويلة باستثناء بنكين اثنين تم افلاسها سنة 1998 ومست الدراسة في الأخير اثنا عشر (12) مصرفا سعوديا منهم أربعة (04) اسلامية والباقي وضي تقليدي وهي:

بنك الراجحي .	البنك الوطني التجاري .	البنك السعودي الفرنسي .
بنك الانماء .	مجموعة سامبا المالية .	بنك الاتحاد الوطني .
بنك الجزيرة .	بنك الرياض .	البنك السعودي الهولندي .
بنك البلاد .	البنك البريطاني السعودي .	بنك الاستثمار السعودي .

وبخصوص مدة الدراسة تشمل الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2015.

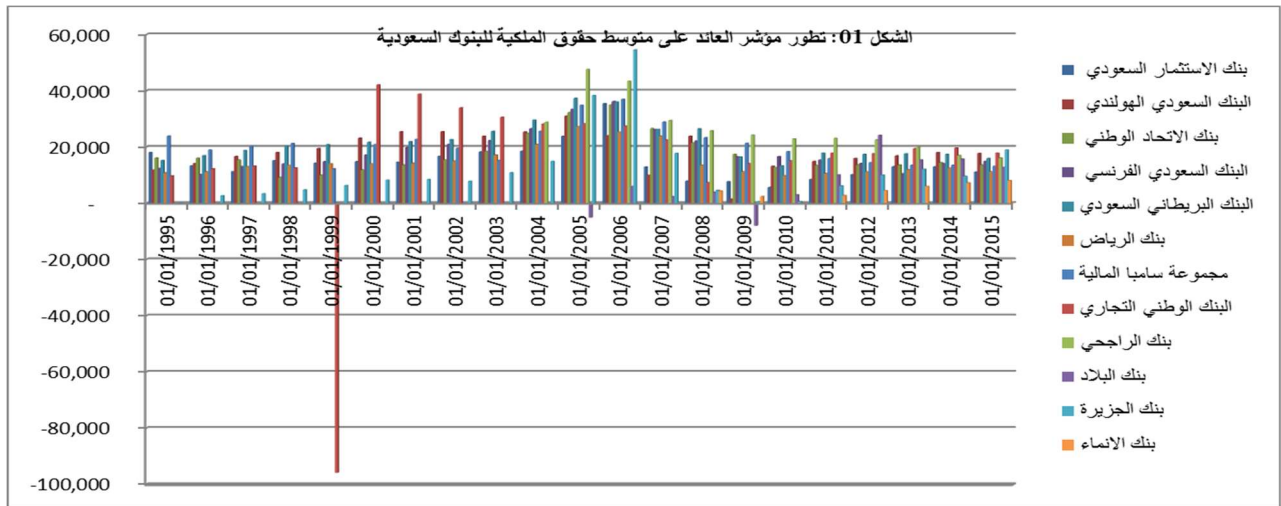
II. نتائج الدراسة:

في هذه النقطة نقوم بتحليل نتائج الدراسة وفق النقاط التالية:

- تحليل نتائج كل مؤشر على حدى؛
- تحليل مؤشرات البنوك الاسلامية على حدى؛
- تحليل مؤشرات البنوك التقليدية على حدى؛
- تحليل مؤشرات البنوك محل الدراسة خلال المرحلة ما بين 2007-2009؛
- مقارنة نتائج البنوك الاسلامية مع البنوك التقليدية.

II. 1. تحليل مؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية.

لتحليل مؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك السعودية محل الدراسة نستخدم على الشكل (01) الذي يوضح مقارنة هذا المؤشر على مدار المدة الزمنية محل الدراسة للبنوك ككل مع بعضها البعض. الشكل (1) تطور مؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك السعودية



من اعداد الباحث.

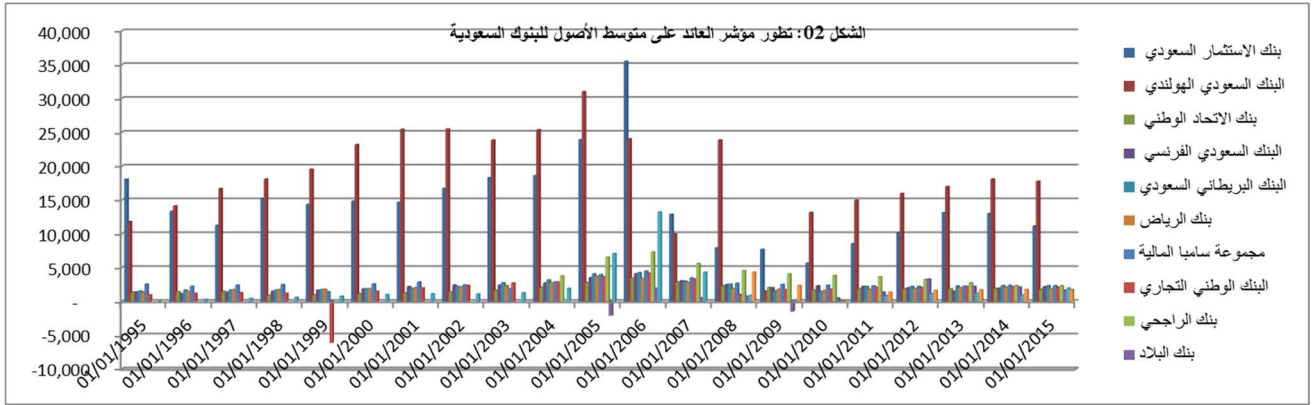
تظهر نتائج مؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية في الشكل (01) تحقيق أعلى معدل بنسبة 54.580% لبنك الجزيرة سنة 2006 يليها بنك الراجحي بنسبة 47.630% سنة 2005 ويعتبر بنك من البنوك المحققة لنتائج مرتفعة في هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة يليها بنك الجزيرة ثم بنك البلاد ثم بنك الانماء.

وبخصوص البنوك التقليدية حقق أعلى مؤشر لبنك الوطني التجاري سنة 2001 بنسبة 38.820% يليها البنك البريطاني السعودي بنسبة 37.350% يليها البنك السعودي الفرنسي بنسبة 36.250%.

عن أقل مؤشر حقق خلال مرحلة الدراسة قدر -95.830% بالبنك الوطني التجاري سنة 1999 النتيجة السالبة المحققة في هذا البنك خلال هذه السنة. تليها النسبة الثانية المقدر -7.990% لبنك البلاد سنة 2009. تليها نسبة -5.080% سنة 2005 بنفس البنك. وبخصوص السنوات 2007-2008-2009 هي سنوات بلوغ الأزمة المالية العالمية ذروتها يلاحظ تذبذب واضح في قيمة هذا المؤشر على مستوى البنوك الاسلامية بدرجات متفاوتة باستثناء بنك الراجحي الذي حقق معدلات جد مقبولة خلال هذه السنوات الثلاث. بخصوص البنوك التقليدية بلغت أدنى نسبة سنة 2009 بالبنك السعودي الهولندي قدرت 1.520% وتعتبر غالبية قيم هذا المؤشر مقبولة خلال هذه السنوات في البنوك التقليدية مقارنة مع ما تم تحقيقه في البنوك الاسلامية.

II. 2. تحليل مؤشر العائد على متوسط الأصول.

لتحليل مؤشر العائد على متوسط الأصول للبنوك السعودية محل الدراسة نستخدم على الشكل (02) الذي يوضح مقارنة هذا المؤشر على مدار المدة الزمنية محل الدراسة للبنوك ككل مع بعضها البعض. الشكل(2): تطور مؤشر العائد على الأصول للبنوك الاسلامية



من اعداد الباحث.

تظهر نتائج مؤشر العائد على متوسط الأصول في الشكل (02) تحقيق أعلى معدل بنسبة 13.200% لبنك الجزيرة سنة 2006 يليها بنك الراجحي بنسبة 07.290% سنة 2006 ويعتبر بنك الراجحي من البنوك المحققة لنتائج مرتفعة وأداء أفضل بماء على هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة يليها بنك البلاد ثم بنك الانماء.

وبخصوص البنوك التقليدية حقق أعلى مؤشر بينك الاستثمار السعودي سنة 2006 بنسبة 35.480% يليها البنك السعودي الهولندي بنسبة 31.00% وحققت أقل نسبة في البنك الوطني التجاري بنسبة 0.970% سنة 1995.

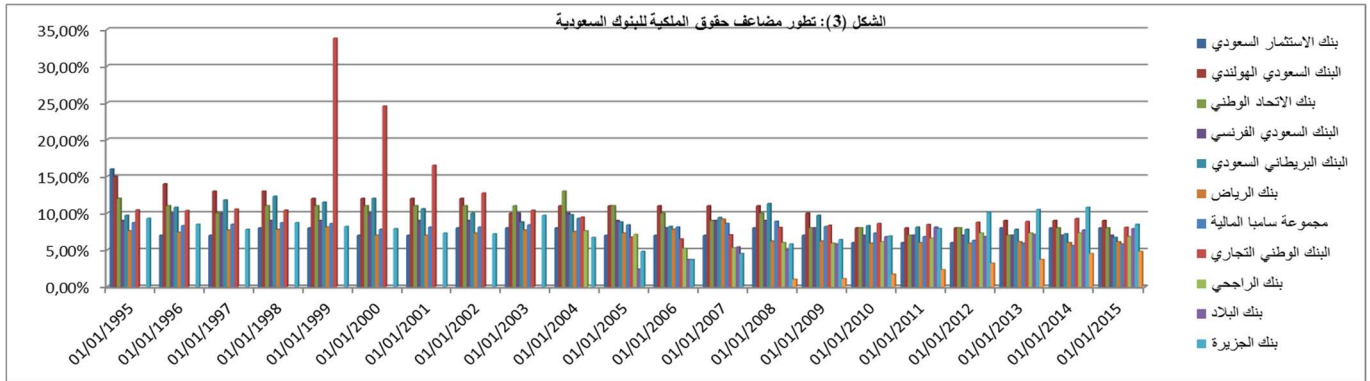
عن أقل مؤشر حقق خلال مرحلة الدراسة قدر -2.100% لبنك البلاد سنة 2005 النتيجة السالبة المحققة في هذا البنك خلال هذه السنة. تليها النسبة الثانية المقدر -1.490% بنفس البنك سنة 2009. تليها نسبة 0.010% سنة 1995 لبنك الجزيرة.

وبخصوص السنوات 2007-2008-2009 هي سنوات بلوغ الأزمة المالية العالمية ذروتها يلاحظ تذبذب واضح في قيمة هذا المؤشر على مستوى البنوك الاسلامية بدرجات متفاوتة باستثناء بنك الراجحي الذي حقق معدلات جد مقبولة خلال هذه السنوات الثلاث. بخصوص البنوك التقليدية بلغت أدنى نسبة سنة 2009 بالبنك الوطني التجاري قدرت 0.98% وتعتبر غالبية قيم هذا المؤشر مقبولة خلال هذه السنوات في البنوك التقليدية مقارنة مع ما تم تحقيقه في البنوك الاسلامية.

II. 3. تحليل مؤشر مضاعف حقوق الملكية.

لتحليل مؤشر مضاعف حقوق الملكية للبنوك السعودية محل الدراسة نستخدم على الشكل (03) الذي يوضح مقارنة هذا المؤشر على مدار المدة الزمنية محل الدراسة للبنوك ككل مع بعضها البعض.

الشكل (3): تطور مضاعف حقوق الملكية للبنوك السعودية



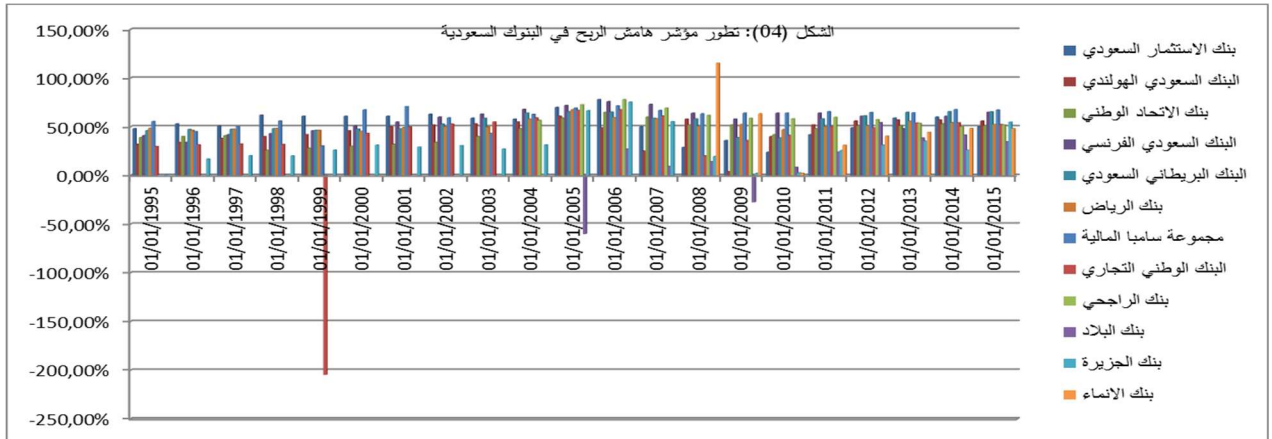
يبين الشكل السابق مدى اعتماد أو عدم اعتماد البنوك محل الدراسة في تحقيق معدل عائد على حقوق ملكية مرتفع بناء على ارتفاع مضاعف حق الملكية.

يلاحظ من خلال معطيات الدراسة عدم اعتماد البنوك الاسلامية محل الدراسة على مضاعف حق الملكية في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ أعلى اعتماد 10.8 مرة سنة 2014 بينك الجزيرة، أما البنوك التقليدية تظهر درجة الاعتماد على مضاعف حق الملكية بدرجات متفاوتة حيث بلغ أعلى اعتماد بينك واحد خلال ثلاث سنوات متتالية وهو البنك الوطني التجاري حيث وصلت أعلى قيمة له خلال مرحلة الدراسة 33.8 مرة وذلك سنة 1999 تلتها 24.6 مرة سنة 2000 تلتها 16.5 مرة سنة 2001 بنفس البنك.

II. 4. تحليل مؤشر هامش الربح.

لتحليل مؤشر هامش الربح للبنوك السعودية محل الدراسة نستخدم على الشكل (04) الذي يوضح مقارنة هذا المؤشر على مدار المدة الزمنية محل الدراسة للبنوك ككل مع بعضها البعض.

الشكل (4): تطور مؤشر هامش الربح في البنوك السعودية



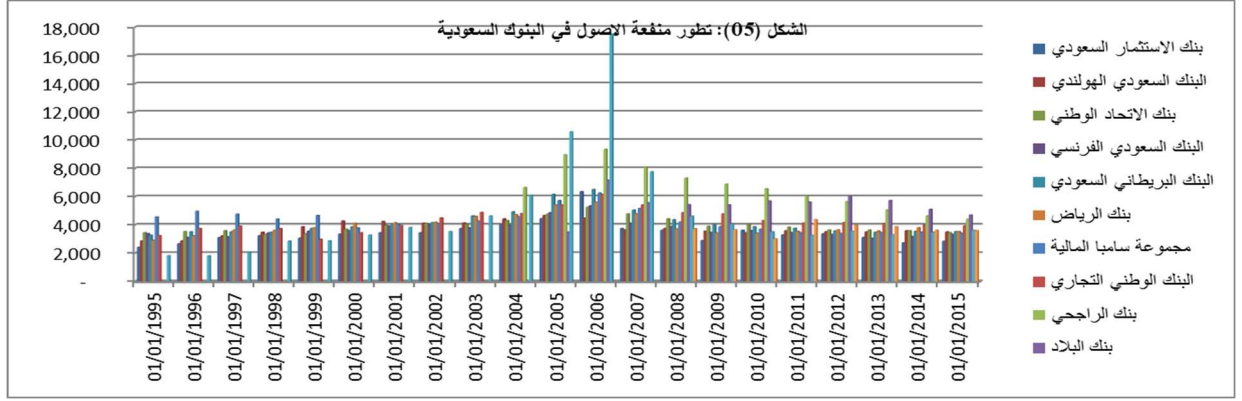
المصدر: من اعداد الباحث

يبين الشكل السابق مدى اعتماد أو عدم اعتماد البنوك محل الدراسة في تحقيق معدل عائد على الأصول مرتفع بناء على ارتفاع مؤشر هامش الربح. يلاحظ من خلال معطيات الدراسة عدم اعتماد البنوك الاسلامية محل الدراسة على هامش الربح بدرجات عالية في تحقيق العائد على حقوق الملكية، باستثناء بنك الراجحي الذي حقق نسب معدلات هامش الربح تفوق 50% حيث بلغ أعلى مساهمة سنة 2006 بنسبة 77.9% بينك الراجحي كذا بنك الانماء الذي حقق أعلى معدل اعتماد بنسبة 115% سنة 2008، وبلغ أدنى اعتماد على هذا المؤشر سنة 1995 بينك الجزيرة بنسبة 0.7%. أما البنوك التقليدية تظهر درجة الاعتماد على هامش الربح بدرجات متفاوتة ومقبولة حيث بلغ أعلى اعتماد بينك الاستثمار السعودي بنسبة 78% سنة 2006 أما اقل نسبة قدرت -204.8% سنة 1999 بالبنك الوطني الجزائري. ما يستتج من ذلك كفاءة البنوك التقليدية بنسب عالية تفوق البنوك الاسلامية في ادارة ومراقبة التكاليف.

II. 5. تحليل مؤشر منفعة الأصول.

لتحليل مؤشر منفعة الأصول للبنوك السعودية محل الدراسة نستخدم على الشكل (05) الذي يوضح مقارنة هذا المؤشر على مدار المدة الزمنية محل الدراسة للبنوك ككل مع بعضها البعض.

الشكل (5): تطور منفعة الأصول في البنوك السعودية



يلاحظ من خلال معطيات الدراسة تقارب البنوك الاسلامية محل الدراسة مع البنوك التقليدية من حيث مؤشر منفعة الأصول، وحقت أعلى النسب بينك الراجحي لسنوات متعددة، كما تشهد غالبية البنوك التقليدية نوعا من الاستقرار في هذا المؤشر. ما يستتج من ذلك كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في استغلال أصولها.

III. تلخيص مؤشرات العوائد:

من خلال التحليل السابق للنتائج يمكننا تلخيص التوضيحات التالية:

III.1. جانب الربحية:

يعتبر بنك الاستثمار السعودي كذا البنك السعودي الهولندي والبنك البريطاني السعودي والبنك الراجحي أكثر ربحية من البنوك الأخرى وهو ما تبينه مؤشرات الربحية الثلاث (ROEA; ROAA ;PM) عبر سنوات الدراسة (1995-2015)، وقد يعود ذلك إلى اختلاف طبيعة النشاط الأساسي لهذه البنوك الثلاث عن البنوك الأخرى، إذ اعتماد بنك الراجحي صيغا تمويلية مضمونة الربحية ويعمل قطاعات ومجالات مختلفة، وهو ما يزال في نمو مستمر من خلال تنوع مصادر الدخل وتطوير قطاع الاستثمار والمجموعة مصرفية للشركات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد. كذا تطوير البرامج والمشاريع المصرفية مع التركيز على توفير أحدث الخدمات الإلكترونية والمنتجات الاستثمارية، بهدف توفير خدمات مصرفية واستثمارية مبتكرة، لا سيما الأعمال المصرفية الإلكترونية. هو بذلك مركز مالي قوي يدير أصولاً بقيمة 368.2 مليار ريال سعودي (98 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 9,600 موظفاً. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 545 فرعاً وأكثر من 5,190 جهاز صراف آلي و 106,080 أجهزة نقاط بيع، و 232 مركز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية. عن بنك الاستثمار السعودي يعود ارتفاع مؤشرات الربحية فيه نتيجة كونه مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية للشركات والأفراد بالإضافة إلى خدمة الاستثمار، ويقوم البنك بعمليات تمويل القطاعات الصناعية وتمويل التجارة التي تشمل عملية الاستيراد والتصدير حيث يمثل ذلك التزام البنك بدعم وتطوير القطاع الصناعي والتجاري الخاص. تعود ريادة البنك السعودي الهولندي باعتباره أول بنك في المملكة العربية السعودية يقوم بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الكبيرة الرائدة وحتى الشركات الصغيرة سريعة النمو، ويعد عامل أساسي ومؤثر في تطور الاقتصاد السعودي حيث وصل صافي الربح 2,022 مليون ريال واجمالي ربح الاستثمارات 3,600 مليون ريال مع نهاية العام المالي 2015، ويقدم البنك خدمات الوساطة والخدمات الاستثمارية المميزة وإدارة الأصول عن طريق الشركة التابعة السعودي الهولندي المالية.

III . 2. جانب الكفاءة:

أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) أن مجموعة سامبا المالية كذا البنك البريطاني السعودي كذا البنك السعودي الفرنسي من أكثر البنوك تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف النشاط مقارنة بالبنوك الأخرى، وعلى العموم تظهر غالبية البنوك تحكما جيدا في مراقبة وتدنية التكاليف باستثناء بنكين اثنين وهما بنك الائماء وبنك البلاد وهما بنكين اسلاميين. يعود ذلك إلى مستويات التحكم الجيد في التكاليف الثابتة من جهة وتطور كفاءات التسيير من جهة ثانية.

III . 3. جانب الانتاجية:

أظهرت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (UA) مستويات جيدة لبنك الراجحي وبنك البلاد نتيجة الارتفاع المستمر لإيرادات هذين البنكين مقارنة بمستويات التحكم الجيد في التوسع في أصولهما، وتظهر على العموم تقارب غالبية البنوك طيلة فترة الدراسة باستثناء حالات خاصة سنتي 2005-2006 بينك الجزيرة، وهو ما يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة المطبقة في هذه الدولة في الحالات المتقارب، والتنوع في المحفظة المصرفية وحضور سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك السعودية في البنوك المتفاوتة.

III . 4. جانب الرافعة المالية:

يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اختلاف في مستويات اعتماد البنوك محل الدراسة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، وتبين الدراسة أن بنك الائماء هو أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى، وهو ما يعكسه ويؤيده مؤشر إنتاجية الأصول إذ أن العلاقة في النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية وهو ما يظهر حقيقة عند مقارنة مستويات الانتاجية الضعيفة في بعض البنوك مع هذا المؤشر وبالعكس في البنوك ذات الانتاجية المرتفعة.

IV. الخلاصة.

بناء على ما تم عرضه نوجز حوصلة حول هذا العمل في النقاط التالية:

➤ الجانب النظري؛

- التمويل الإسلامي تلك العملية التمويلية التي تتم وفق مناهج مقبولة شرعا والتي تسعى إلى تحقيق عوائد مقبولة شرعا، والمساهمة في تحقيق الرخاء والاستقرار للاقتصاد العالمي؛
- الكفاءة المصرفية التعبير عن مدى نجاح البنك في تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة؛
- التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية كذا دراسة نتائج الأعمال لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة؛
- من أهم أدوات التحليل المالي المعتمدة في التقييم المصرفي نجد العائد على حقوق الملكية ومقياس القيمة الاقتصادية المضافة؛

➤ الجانب العملي؛

- مؤشر منفعة الأصول يهدف لقياس قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك فارتفاعها يدل على قدرة أصول البنوك سواء كانت اسلامية أو تقليدية المساهمة في إيرادات البنك والعكس، في عمومها كلها متقاربة، يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة والتنوع في المحفظة المصرفية وحضور سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك السعودية في البنوك المتفاوتة.
- هامش الربح مؤشر لقياس الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي يحققها البنك بالنسبة لإجمالي الإيرادات وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي كذا قياس مستوى الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب عند عكس النقاط السابقة نستنتج أن كفاءة البنوك في إدارة ومراقبة التكاليف تظهر في مستويات مختلفة؛
- العائد على الأصول مؤشر هام في قياس صافي الدخل لكل وحدة من متوسط الأصول ويعكس قدرة البنك على استخدام الموارد المالية والحقيقية لتوليد صافي الدخل يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وعليه مردودية الأصول تشهد تمايزا واضحا بين البنوك محل الدراسة اسلامية كانت أو وضعية صغيرة الحجم أو كبيرة؛

- مضاعف حقوق الملكية مؤشر لمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياسا للرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة، وعليه نشاط غالبية البنوك تم اعتمادها على التمويل بالديون كان ضعيفا جدا ألا في حالات خاصة ووقتيّة.

V. الاحالات والمراجع.

1. رايس، حدة ونوي، فاطمة الزهرة، (2012). قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية -دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004-2008م، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع26.
2. خالدي، خديجة، (2006). خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر. في. الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات-، بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
3. السويلم، سامي بن إبراهيم، (2006). حقيقة التمويل الإسلامي، بدون طبعة، جدة، بدون مكان نشر.
4. ناصر، سليمان، (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل في البنوك الإسلامية (مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية). الطبعة الأولى. القرارة: نشر جمعية التراث.
5. شوقي، احمد الدنيا، (1994). كفاءة نظام التمويل الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة أم القرى مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة، ع09.
6. الصديق، طلحة محمد رحمة، (2006). التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى مستقبلية. الطبعة الأولى. السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
7. السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، (1999). التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص. الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.
8. قريشي، محمد الجموعي، (2006). تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994.2000 الجزء الأول. مجلة الباحث، ع03.
9. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، الطبعة الثانية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2003.
10. نحاد، ناهض فؤاد الهبيل، (2013). قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA -دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
11. إدريس، يوسف عثمان وآخرون، (2006). كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المراجعات بالمصارف خلال الفترة (2000-2005)، سلسلة الدراسات البحثية (سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء)، بنك السودان المركزي، ع09.

1. Rais, H and Naoui, F Z, (2012). **Measuring Banking Efficiency Using the Random Cost Limit Form - Case Study of Algerian Banks 2004-2008**, Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies, V26.
2. Khaldi, K, (2006). **Characteristics and Impact of Islamic Finance on Small and Medium Enterprises - The Case of Algeria**. The National Forum on the Algerian Banking System and Economic Transitions - Reality and Challenges - at the Faculty of Law and Economic Sciences, Hassiba Ben Bouali University, Chlef.
3. Al-Swailem, S, (2006). **The Truth of Islamic Finance**, First Edition, Jeddah, Islamic Institute for Research and Development.
4. NACER, S,(2002). **Developing short-term financing formulas in Islamic banks (with an applied study on a group of Islamic banks)**. First edition. Al-Qarara: Publishing the Heritage Society.
5. CHAOUKI, A, (1994). **The Efficiency of the Islamic Finance System A Comparative Analytical Study**, Oum Al-Qura University Journal Quarterly Journal for Refereed Scientific Research, V09.
6. Al-Siddiq, T, (2006). **Islamic finance in Sudan challenges and future visions**. First edition. Sudan: Sudan Currency Printing Company Limited.

7. Sartawi, F, (1999). **Islamic finance and the role of the private sector**. First edition. Amman: Al Masirah House for Printing, Publishing and Distribution.
8. KORICHI, M D, (2006). **Performance evaluation of banking institutions - a case study of a group of Algerian banks during the period 1994.2000 Part 1**. Researcher Magazine, V 03.
9. Munther Q, **The Concept of Financing in Islamic Economics (Juristic and Economic Analysis)**, Second Edition, Jeddah: The Islamic Institute for Research and Training, Islamic Development Bank, 2003.
10. Nihad, N F, (2013). **Measuring Banking Efficiency Using the Random Cost Limit SFA Model - An Empirical Study on Local Banks in Palestine-**, Master's Note (unpublished), Islamic University of Gaza, Palestine.
11. Idris, Y et al., (2006). **How to determine the profit margins profit rates in banks during the period (2000-2005)**, a series of research studies (a research series issued by the General Department for Research and Statistics), Central Bank of Sudan, V09.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

طيبي عبد اللطيف (2022). تقييم أداء المؤسسات المصرفية السعودية باعتماد نموذج العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 1995-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 65-76.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.